



## المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: بعض الاسباب الفكرية والاقتصادية لانتهيار الاتحاد السوفيتي

اسم الكاتب: أ.د. سجيح هاني الصغير، أ.م.د. سلمان عبد الله سلمان

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1912>

تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 09:31 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على [info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينصوي المقال تحتها.



## بعض الأسباب الفكرية والاقتصادية

### لانهايار الاتحاد السوفيتي

الاستاذ المساعد الدكتور

سلمان عبد الله سلمان

كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية

الاستاذ الدكتور

سجيع هاني الصغير

كلية الادارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية

الكتابة

يرتكز تقييم أي نظام وديمومته على مدى مقدرته في تحقيق الأهداف المرجوة له انطلاقاً من الأسس والمبادئ والإجراءات والتوقعات التي رسمها لتحقيق الأهداف. وكان في مقدمة الأهداف المعلنة التي جاء من أجلها النظام الشيوعي التي صاد في أقطار أوروبا الشرقية بعد ان وجد بداياته في الاتحاد السوفيتي منذ عام 1917. هي حماية الإنسان من الاستغلال، وضمان حريته وصولاً لتحقيق الرفاهية الاجتماعية. وقد تمحورت المبادئ المتعلقة بالملكية والاستخدام والإنتاج حول تحقيق الملكية وبالرغم من الملكية العامة لوسائل الإنتاج والقوانين التي تم تشريعها لحماية المال، والاتجاه نحو كل ما من شأنه منع تركيز الثروات لدى طبقة معينة، نقول رغم ذلك إلا ان حرية الفرد ورفاهيته كانت مقيدة بسبب تغلب مصلحة الجماعة على صاحب الفرد، وعزلة الأفراد عن العالم الخارجي، وتحديد الملكية الفردية لوسائل الإنتاج أو بشكل أدق منعها من ملكية ايسط السلع التي تسد جانب حاجات الأفراد المنتج وتؤجج لدى الأفراد روح الإبداع والمبادرة ومعالم التطور. وهذه الصورة التي لا بد ان تولد ردود فعل قد تستجيب لأية عوامل خارجية تسعى لتغيير هذه

ان فشل الاقتصاد الشيوعي لا يفسر من الزاوية الاقتصادية فحسب وإنما يمكن تسميه باعتباره مظهراً حاداً لتناقض أو تراكم مشاكل النظام الشيوعي سواء في الجانب الاقتصادي أو في الجانب الاجتماعي والسياسي وبالتالي في الإطار الفلسفي والفكري العام الذي يعتبر مصدر التطبيقات القائمة في الدول الشيوعية. فالنظام الشيوعي قد حدد مساراً في ضوء تصورات لم يثبت التطبيق صحتها. بل على العكس أوضحت الوقائع ان النتائج كانت عكس التوقعات. ولسنا هنا بصدد الخوض في النظريات التي تفسر أسباب ظهور الأزمات في المجتمعات البشرية ليس هذا من مهمات أو أهداف هذه الدراسة.

اكدت  
ري-  
اوض  
تشرين  
ربية  
نية-  
سويض  
( الاول  
مكين

ثوري  
حصل  
هاتها...  
عزيز  
٢٧ اذار  
بالكيان  
ضربة،  
البابا  
رئيس  
( بدولة  
" البروتو  
بال من

يب بعد  
ساعة  
رائيلي

بل تكفي الإشارة الى ان بعض الأزمات قد تكون قابلة للعلاج وبعضها الأخر يمكن ان تجهز على النظام بنفس المعنى الذي يمكن ان يجهز فيه المرض على حياة الكائن العضوي.

وفي هذه الدراسة الموجزة سوف نقوم بإلقاء الضوء على أهم الأسباب التي تقف وراء فشل الاقتصاد الشيوعي ومنعه من تحقيق أهدافه النظرية المعلنة مستخدمين في ذلك المنهج الاستقرائي التاريخي كمنهج علمي في البحث.

أسباب فشل الاقتصاد والنظام الشيوعي في الاتحاد السوفيتي السابق:

هناك مجموعة كبيرة من الأسباب الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.. تقف وراء فشل الاقتصاد الشيوعي في الاتحاد السوفيتي السابق وسنتناول في هذه الدراسة ابرز أهم هذه الأسباب:

١. الجمود العقائدي والمذهبي الذي أصاب الأحزاب الشيوعية وأنظمتها، وبالدرجة الأساس النظام السوفيتي ودور المرحلة الستالينية الكبيرة في هذا المجال: تميزت المرحلة الستالينية بالانغلاق وفرض الطوق الحديدي على الاتحاد السوفيتي، كما أوقفت العمل بالسياسة التي وضعها لينين والتي كان من شأنها ان تحدث تطوراً كبيراً في الفكر والتطبيق الاشتراكي. وكان لينين قد اتخذ بعض الإجراءات التدبير لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتي سميت بالسياسة الاقتصادية الجديدة (النيب) ذلك في بداية عام ١٩٠٢، ومن المسائل التي طرحتها هذه السياسة لمعالجة الوضع الاقتصادي القائم آنذاك السماح للرأسمال الأجنبي بالاستثمار داخل الاتحاد السوفيتي، وتفعيل دور الملكية الخاصة والنشاط الخاص بهدف تحريك الاقتصاد الوطني وتنشيطه، بالإضافة الى أفكار أخرى كان يعتقد بأنها لا تتعارض مع الماركسية ولا مع التطبيقات الاشتراكية ولكن لم يكتب لهذا الطريق الاستمرار حيث استلم ستالين السلطة. وعليه فان ما أحاط الماركسية-اللينينية من جمود فكري، جعلها غير قادرة على الانسجام مع المرحلة التاريخية التي يمر بها عالم اليوم، وعلى الرغم من ان عمر الماركسية-اللينينية يربو على المائة عام فلم يطرأ عليها خلال هذه الفترة أي تغيير أو تطوير جوهري، يجعلها منسجمة مع المرحلة التاريخية الحالية، ويرجع السبب الأساسي لذلك الى سياسة الحزب الشيوعي نفسه، الذي آل هذا الفكر واعتبر المساس به بمثابة الكفر واتهم كل من يحاول ممارسة النقد أو التطوير بأنه منسحق ومنحرفاً عن مبادئ الماركسية-اللينينية. ولذلك اعتقد الحزب الشيوعي السوفيتي بشكل خاص والأحزاب الشيوعية بشكل عام بأن النظرية الماركسية-اللينينية نظرية مطلقة تصلح لكل الأمكنة والأزمنة، لا تقبل التغيير أو التبديل أو الإضافة، وان الاشتراكية لا يمكن تطبيقها في أي بلد دون قيادة الشيوعيين للسلطة، جعل هذه الأحزاب تدور في حلقة مفرغة، مما أوجد انفصاماً كبيراً بين النظرية والتطبيق.

عند صواب النظرية الماركسية في تحليلها للعلاقة بين ما أسمته بالبناء الفوقي

التحتي:

ترجم الفلسفة الماركسية بأن كافة أوجه الوعي البشري (البناء الفوقي) بما  
 من القيم الأخلاقية، العادات والتقاليد، والوعي القومي، والذوق الفني، الدين،  
 والمشاعر والمواقف الإنسانية، والأفكار والمنظمات.. الخ. هي انعكاسات  
 لمرحلة تاريخية لعلاقات الإنتاج التي أسمتها البناء التحتي. وقد استبعدت  
 بشكل قاطع إمكانية تأثير أية عوامل أخرى "بيئية، تراثية، حضارية،  
 في البناء الفوقي المشار إليه. ولكي تقطع الطريق أمام إمكانية مناقشة  
 تصور الدوكماتي (اليقيني) زعمت الماركسية بأنه إذا ما وجدت أية ظروفات  
 في البناء الفوقي لا تتسجم مع طبيعة علاقات الإنتاج السائد (البناء التحتي)  
 أو ترتبط بها أو تفسر من خلالها فإنها تعزوها الى وجود ترسبات من مرحلة سابقة  
 أو تزول. وهكذا قطعت الماركسية الطريق أمام قيام أية مناقشة منطقية وعقلانية  
 لأنها افترضت وبشكل قاطع وجود انعكاس وحيد الجانب بين البناء  
 التحتي (علاقات الإنتاج) والبناء الفوقي المتمثل في صور الوعي البشري وممارسته.  
 واستناداً الى هذا التحليل لم تبذل الدول الشيوعية جهداً مناسباً لتغيير البناء  
 الفوقي نتيجة لاعتمادها بان هذا البناء سوف يتغير تلقائياً في الأمد البعيد لصالح النظام  
 الشيوعي، كانعكاس لتغيير البناء التحتي (المادي). لذلك فما كان على الدول الشيوعية  
 في الأمد القصير سوى ان تمارس وسائل القسر المعروفة لكبت أي سلوك في البناء  
 الفوقي لا ينسجم مع النظام الشيوعي. وبسبب عدم اهتمام هذه الدول بالبناء الفوقي  
 استطاع الأعلام الغربي اختراق روحية ونفسية مواطني هذه الدول. وعندما صارت  
 هناك فرصة للتعبير تفجرت تراكمات المشكلة في صيغة أزمة كاملة داخل النظام  
 الشيوعي ولاسيما بعد تسلم غورباتشوف للسلطة في الاتحاد السوفيتي السابق. وبهذا  
 يمكن القول بأن الفلسفة الماركسية من هذا الجانب بدأت مادية (أو بزعم مادي)  
 انتهت الى صياغات مثالية حول نمط الإنسان الشيوعي الذي سيتمكن تلقائياً من  
 كفة بيئته السلوكية في الأمد البعيد.

البيروقراطية المفرطة التي سادت الدول الشيوعية على حساب الحريات  
 الديمقراطية فيها:

ان ضعف اهتمام الأحزاب الشيوعية وأنظمتها بالجوانب الروحية والاجتماعية،  
 عدم مراعاة الجوانب الإنسانية الأخرى المتمثلة في حق الأفراد في ممارسة  
 الديمقراطية من خلال النقد والنقد الذاتي والحوار المفتوح كنتيجة لسيادة النزعات  
 البيروقراطية والمركزية الشديدة أدى الى سلب إنسانية الإنسان على العكس مما تطمح  
 اليه الاشتراكية في إعادة إنسانية الإنسان ومنع استغلاله. فغياب الحريات الديمقراطية

في المجتمعات الشيوعية وخاصة في الاتحاد السوفيتي السابق، وعدم السماح بوجود أحزاب أو نقابات أو جمعيات أو نوادي خارج هيمنة الحزب الشيوعي أو الأحزاب الشيوعية أدى إلى إصابة هذه الأحزاب بالكسل والتراخي وعدم التجدد والحيوية كنتيجة لغياب المنافسة السياسية.

إن البيروقراطية المفرطة التي انتهجها الاتحاد السوفيتي لأكثر من ستين عاماً أدت إلى قتل روح الإبداع والابتكار والتطور لدى الشعوب السوفيتية مما قاد بالتالي إلى انخفاض حاد في إنتاجية العمل بشكل عام، كما أن سيادة ما يسمى بدكتاتورية البروليتاريا في الدول الشيوعية ولاسيما في الاتحاد السوفيتي أفضت إلى أن تكون الممارسة السياسية المخنوقة في هذه الدول لا تتناسب مع حجم التضحيات التي يطلب من الأفراد تقديمها، لذلك صار إحساس المواطن تجاه الدولة يشبه الوصف الماركسي لإحساس العامل تجاه صاحب المشروع الرأسمالي. فكلاهما يستلبان منه (فائضاً اقتصادياً) ما دام الفرد في الحالتين ليس له رأي في كيفية التصرف بما أخذ منه. ففي ظل دكتاتورية البروليتاريا تحولت سلطة الدولة إلى رأسمالي كبير.

يضاف إلى ذلك استخدام الدول الشيوعية للعنف في مرحلة تنفيذ انتقال ملكية وسائل الإنتاج من المالكين إلى الدولة وخاصة في القطاع الزراعي، حيث تكبد الاتحاد السوفيتي في عملية نقل الملكية الخاصة إلى الدولة خسارة ملايين البشر وهي خسارة فادحة جداً من الناحية الاجتماعية والنفسية والروحية متارئة بجانبها المادي. إن مرحلة نقل ملكية وسائل الإنتاج إلى الدولة تسمى بمرحلة رأسمالية الدولة ولكي تتمكن الدولة الاشتراكية من التخلص من هذه المرحلة الخطيرة من مراحل التطبيق الاشتراكي، لابد من ممارسة الديمقراطية، إذ بدون الممارسة الواسعة لها والتي تتمثل بمشاركة الشعب في التخطيط والتنفيذ وحقه في اتخاذ القرارات الخاصة بحياته، لا يمكن الانتقال من مرحلة رأسمالية الدولة إلى مرحلة الاشتراكية.

ولقد نبه الكثير من المفكرين إلى مخاطر رأسمالية الدولة منذ البداية، إن أولى المظاهر السلبية في رأسمالية الدولة هي إضعاف الديمقراطية الاشتراكية وبروز مخاطر البيروقراطية التي تمارس ضرباً من الوصاية على الجماهير العمالية المنتجة<sup>(1)</sup>. ونتيجة لعدم ممارسة الديمقراطية كما ينبغي ظهرت البيروقراطية المركزية في الدولة السوفيتية، وكذلك في الحزب الشيوعي نفسه بسبب استمرار مرحلة العتية الستالينية، الأمر الذي ترك أثراً خطيراً على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للاتحاد السوفيتي، واثراً سلباً على النمو الاقتصادي فيه، حيث انخفضت وتائر النمو في الدخل القومي خلال الخطط الخمسية الأخيرة إلى أكثر من مرتين<sup>(2)</sup>.

(1) مجلة تنمية الرافدين العدد ١٣، ص ٦٠.

(2) المصدر نفسه، ص ٤.

ح حاول عدد من القادة السوفيت الذين تسلموا السلطة بعد ستالين طرح برامج الأحزاب والحوية  
 لخدمة لغرض معالجة هذه الأوضاع وعلى رأسهم خروتشوف ولكن دون جدوى  
 هيمنة التيار الفكري القديم (الستاليني) على الأوضاع السياسية والاقتصادية  
 السوفيتي، والذي انعكس بدوره على الدول الشيوعية الأخرى واقتصادياتها.  
 ونتيجة لذلك كله تفتت ظواهر اجتماعية خطيرة في المجتمعات الشيوعية  
 الرشوة والسرقة والفساد الاجتماعي كانعكاس للممارسات الخاطئة في التطبيق  
 الاشتراكي والاستمرار في النهج البيروقراطي المركزي، مما أدى الى تشويه كبير  
 للثقة شيئا فشيئا عن الأفكار الاشتراكية، والتمادي في مرحلة رأسمالية الدولة، وقاد  
 بالتالي الى حصول اختناقات كبيرة في الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك،  
 عجز القطاع الاشتراكي عن توفير السلع والخدمات للمجتمع. وما ظاهرة فقدان  
 السلع من الأسواق وزيادة عدد الطوابير البشرية للحصول على السلع الأخرى  
 تؤكد ذلك.

عدم التتابع والتواصل وعدم التناسق والتوافق بين الزعماء السوفيت بشكل  
 ملكية، وعدم حيوية القيادات السياسية العليا في الدول الشيوعية بشكل عام:  
 من خلال تتبع مسيرة الزعماء السوفيت يلاحظ بأن كل زعيم يأتي الى السلطة  
 حول ان يطمس أو ينتقد مسيرة الزعيم السابق له. فالمرحلة الستالينية كانت تختلف  
 خلافا جذريا عن المرحلة اللينينية، والمرحلة الخروتشوفية كانت نوعاً من الحرب  
 على الستالينية. وفي حين قاد بريجنين انتفاضة ضد سلفه خروتشوف حاول اندروپوف  
 حل فترة ولايته القصيرة ان يقود حملة تطهير وتغيير كبيرة وجذرية. كما ان  
 تشيرنكو نفسه الذي يجمع المراقبون على ان ولايته كانت منذ البداية ولاية انتقالية قد  
 حدث بعض التغيير في السياسة السوفيتية، وكان أهم ما تركه من بصمات هو عودته  
 للاتحاد السوفيتي الى محادثات الحد من التسلح بعد ان كان اندروپوف قد انسحب من  
 المحادثات. ومن جهة أخرى يلاحظ بأن القيادة الحزبية والرسمية السوفيتية كانت  
 حرة القادة الهرمين والمرضى (السنوات الأخيرة من حياة بريجنيف ثم فترة  
 اندروپوف وبعده تشيرنكو) علماً بأن هذه الظاهرة المثيرة للتناقض تكاد تطبع الحركة  
 الشيوعية بكاملها وكان من أبرز رموزها: ماوتسي تونغ وتيتو وانورخوجا وكيم ايل  
 سونغ إضافة الى زعامات هرمية أخرى في أحزاب شيوعية غير حاكمة. زد على ذلك  
 الأحزاب الشيوعية والحزب الشيوعي السوفيتي وقياداته خاصة لم يكونوا مثلاً أو  
 نموذجاً يحتذى به، حيث كان هناك تبايناً كبيراً في المستوى المعاشي إضافة الى  
 الامتيازات الأخرى بين القيادات العليا في الحزب والدولة وبين بقية المواطنين<sup>(٣)</sup>.

ان عدم حيوية القيادة السياسية العليا في الاتحاد السوفيتي السابق بشكل خاص والدول الشيوعية بشكل عام، وعدم ديناميكيته ومعاشيتها للشعب والإطلاع على ظروفه المعاشية ومعاناته عن كثب، وافتقارها لفن قيادة السلطة انعكس سلباً على اقتصاديات هذه الدول وعلى كفاءة الأداء الاقتصادي لها.

٥. المركزية المفرطة في التخطيط وإهمال آلية التخطيط في الدول الشيوعية لمؤشرات السوق.

ان آلية التخطيط المركزي في الدول الشيوعية لم تستند بشكل جاد الى مؤشرات السوق بل أهملت لحد كبير هذه المؤشرات عند تحديد الأهداف الإنتاجية، أي عند تقرير كميات ونوعيات السلع التي ينبغي إنتاجها. وقد حذر الاقتصادي المعروف (او اوسكار لانكه) من الآثار والنتائج التي يمكن ان تترتب على إهمال مؤشرات السوق. فهذه القضية تعتبر ذات أهمية كبيرة من حيث آثارها على الصعيد الاجتماعي في الدول الشيوعية، إذ ان الجانب الأكثر أهمية في هذا المجال هو التعرف على أنواق الأفراد وتفصيلاتهم. زد على ذلك ان التخطيط المركزي في الدول الماركسية لم يطور آلية بديلة عن آلية السوق الرأسمالية في هذا المجال متابعة أنواق الأفراد والاستجابة لها<sup>(4)</sup>.

والأمر المرجح ان المعنيين بقضايا الإنتاج والتخطيط في هذه الدول يعتقدون بأن الاهتمام والعناية بمتابعة أنواق الأفراد وبالتالي تكيف وتمييط السلع على ضوء ذلك هو (مظهر برجوازي). وتشير بعض الدراسات الى ان احد أسباب انهيار أو إعجاب مواطني الدول الشيوعية بالسلع الغربية يرجع الى ان هذه السلع تتضمن أنماط ذات قدرات عالية على ملائمة أنواق الأفراد، ولا تتصل هذه المسألة بالافضليت التقنية السائدة في الدول الرأسمالية فحسب، وإنما تتصل بشكل اكبر بآلية سوق المنافسة الرأسمالية التي تدفع الى ادخال تحسينات مستمرة على نوعيات وأنماط السلع، وهي ظاهرة لا تتجزأ عن مبدأ (سيادة المستهلك) الذي يهemin على سياسات المشاريع في الدول الغربية، رغم ما يرد بهذا الخصوص من ملاحظات<sup>(5)</sup>.

وكان من بين النتائج السلبية التي تترتب على المنهجية الصارمة للتخطيط المركزي، وطبيعة التشكيل السياسي في الدول الشيوعية، توفير مناخ ملائم جداً لنمو الاجهزة البيروقراطية والمسلك البيروقراطي، مما ادى الى اثار وانعكاسات سلبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. ورغم الاخفاقات التي منيت بها الاجهزة البيروقراطية، فان هناك من المؤشرات الدالة على ان النخبة البيروقراطية والفئة

(4) ميخائيل غورباتشوف (البروستربنا) ترجمة عباس خلف، شركة المعرفة، بغداد، ١٩٩٠.

ص ١٧.

(5) مجلة المنار، مصدر سابق ذكره، ص ٢١١.

في هذه الدول، قد استحوذت على افضل المكاسب التي يمكن ان تجنيها فئة ما  
مجتمع اشتراكي. كما ان اخفاقات البيروقراطية في الدول الشيوعية قد ارتبطت  
الأفراد باخفاق سلطة الدولة وفشلها، عكس ما هو عليه الحال في الدول  
التي، حيث ان اخفاقات البيروقراطية فيها ينحصر في ردود افعال الافراد  
من المنظمة او المشروع الخاص وليس من الدولة ككل.

ان ما اشير اليه اعلاه لا يعني بأن آلية التخطيط المركزي في الدول الشيوعية  
تحقق اية نتائج او انجازات ملموسة على صعيد البناء الاقتصادي والاجتماعي فقد  
تحقيق معدلات لا بأس بها من النمو الاقتصادي، والاهم من ذلك ان البطالة  
الظاهرة على الاقل) ومظاهر الفقر الحاد والفاقة والتنافر الطبقي بالمعنى السائد في  
الرأسمالية ومشاكل السكن والنقل والتعليم والصحة.. الخ كلها قد اختفت او  
ولكن بعد ان اصبحت هذه الامور جزءاً من طبيعة الاشياء في حياة الفرد في  
الدول-خاصة بالنسبة للاجيال الجديدة التي لم تعيش ظروفاً ادنى-لم يعد ينظر اليها  
باعتبارها منجزات ونجاحات للنظام الاقتصادي. كما ان عدم تحسن الخدمات المقدمة  
لمواطن يتطور الزمن، ولد ردود افعال وشعور بخيبة امل من الشيوعية وتطبيقاتها،  
ان اصبحت المواطن برغم السياج الحديدي المفروض عليه، يقارن بين مستوى  
الخدمات في الدول الرأسمالية المتطورة ومنها امريكا، وبين مستوى الخدمات في  
الاتحاد السوفيتي والدول الشيوعية الاخرى. وفي نفس الوقت فإن مواطن الدول  
الشيوعية ما دام لا يعيش ظروف النظام الرأسمالي، فهو لا يرى من بعيد الابريقة  
التي يتمثل له تارة في الانجاز التقني الذي يسمع عنه او يتعرف احياناً على بعض  
مصادره، ويتمثل له تارة اخرى بالسلع ذات الجودة العالية والاصناف المتنوعة التي  
تباع ذوقه النافر من النوعيات الكالحة للسلع المنتجة محلياً، وتمثل تارة ثالثة في  
الوفرة العالية الذي قد يسمع عنه من وسائل الاعلام الغربية، كما قد تتمثل له  
في ممارسة الليبرالية التي تداعب مشاعر الاجيال الجديدة بشكل اكثر حدة.

لتناقض القائم او عدم الانسجام بين مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الانتاج  
التي وتلك المستخدمة في الانتاج العسكري:

تميزت المجتمعات الشيوعية وبشكل خاص الاتحاد السوفيتي السابق بالتناقض  
بين مستوى المتدني للتكنولوجيا المستخدمة في انتاج السلع المدنية والتكنولوجيا  
المتطورة المستخدمة في انتاج السلع والمعدات العسكرية مما ترك اثار سلبية على  
تنوع السلع الاستهلاكية التي يمكن ان تلبى احتياجات واذواق المستهلكين.

فالخطط الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي اعطت ولفترة طويلة من الزمن  
رحبة مفرطة للصناعات الثقيلة والصناعات الحربية والتي كان من نتائجها تراجع  
تج السلع الاستهلاكية بصورة ملحوظة بحيث ان صناعة الأحذية في الاتحاد

خاص ،  
ع على  
با على

شيوعية

د الى  
ة، أي  
رروف  
شرات  
تماعي  
أنواق  
يطور  
متجابة

تقدون  
ضوء  
ار أو  
أنمطا  
نليات  
نافسة  
وهي  
ع في

خطيط  
النمو  
بة في  
جهزة  
والقنة

١٩٩

السوفيتي مثلاً كانت في فترات سابقة غير قادرة على تغطية أكثر من ثلث الحاجة الحقيقية للشعوب السوفيتية إلى الأحذية<sup>(6)</sup>. وإذا كان بإمكان الدولة خلال المراحل الأولية من التراكم الاشتراكي ان تطلب من الشعب شد الأحزمة على البطون وعدم الإسراف في الطعام، فان خلفاء ستالين لن يستطيعوا الاستمرار في طلب هذه التضحيات بعد ان قطعت الصناعات الثقيلة (والعسكرية منها بشكل خاص) مستوى متقدماً في حين ان صناعة السلع الاستهلاكية ظلت قاصرة<sup>(7)</sup>.

ونحن بصدد الجانب التكنولوجي لابد من الإشارة بان الاتحاد السوفيتي السابق شعر بالفترة الأخيرة بان هناك خلاً يشكل خطراً أكيدا عليه وهو خطر تخلفه على المستوى التكنولوجي مقارنة بالتطور التكنولوجي في امريكا وحلفائها، حيث اخذت الفجوة تزداد اتساعاً بينه وبين هذه البلدان لغير صالحه في مجال تطور الثورة العلمية-التكنولوجية وانتاج التتقية الحديثة، والافادة منها واستيعابها، مما ادى الى تدهور الانتاجية في القطاعات الاقتصادية ولاسيما في القطاع الزراعي وانعكاسات ذلك السلبية على الانتاج كماً ونوعاً<sup>(8)</sup>. زد على ذلك ان التخلف التكنولوجي في هذه الدول الشيوعية ادى الى احتكار المعسكر الغربي للاسواق العالمية بسبب جوده منتجاته من جهة وتدني نوعية السلع المنتجة في الدول الشيوعية من جهة اخرى مما جعل هذه الدول غير قادرة على المبادرة في الاسواق العالمية.

#### ٧. تبيد الموارد الاقتصادية في الدول الشيوعية:

كان الاقتصاد السوفيتي كغيره من اقتصاديات الدول الشيوعية يتسم بعدم الاستغلال الامثل والكفاء للموارد الاقتصادية، مما ادى الى تدهور وتبيد في هذه الموارد. وقد يعزى ذلك الى جملة من الاسباب لعل ابرزها المستوى التكنولوجي الواطئ الذي كان يستخدم في الصناعة السوفيتية. وعلى الرغم من ان الاتحاد السوفيتي على سبيل المثال كان ينتج الفولاذ بكمية اكبر من الولايات المتحدة الامريكية وبنسبة ٤٢% حسب احصائيات عام ١٩٨٠ الا ان صناعة المكائن فيه كانت متخلفة مما هي عليه في امريكا بنسبة (٣٠-٤٠%)<sup>(9)</sup>. واذا ما قارنا المكائن والاجهزة ذات السعة المتساوية لوجدنا ان الالة السوفيتية كانت تستهلك ٢٥% من المعدن اكثر من نظيرتها الامريكية، وان الاتحاد السوفيتي كان ينفق على كل وحدة من الدخل القومي بمقدار ٥٠% من المعادن اكثر مما كانت تنفقه الولايات المتحدة<sup>(9)</sup>.

(6) تنمية الرفاهين العدد ١٣، ص ٦٣.

(7) نفس المصدر، ص ٦٥.

(8) اسحاق دولنتر، روسيا بعد ستالين، ترجمة مصطفى النقيب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،

بيروت، ١٩٧٩، ص ٩٦-٩٧.

(9) البروستريكا، ص ٢٠.

الحاجة

مراحل

وعلم

ب هذه

مستوى

السابق

به على

أخذت

الثورة

ى الى

مكاسات

في هذه

ب جوده

رى معاً

سم بعدم

في هذه

ولوجي

الاتحاد

مريكية

متخالفة

ة ذات

ثر من

القومي

والنشر،

### تخفيض انتاجية ومعدلات النمو في الدول الشيوعية:

لقد كان للتوسع في الصناعات الاستخراجية والاولية على حساب الصناعات الخفيفة اثر ضار بصورة خاصة على نمو انتاجية العمل في الاتحاد السوفيتي السابق. ويظهر هذا التأثير من خلال تخصيصات الاستثمارات للفترة ١٩٧٦-١٩٨٠، حيث كان معدل النمو المقرر لصناعة النفط مثلاً ٤,٦% بالمقارنة مع معدل النمو في صناعة المكائن الذي كان ٠,٤% فقط<sup>(١)</sup>. ان انخفاض الاستثمار في قطاع المكائن أدى الى انخفاض الانتاج في هذا القطاع، كما أدى الى التدهور في مستوى التكنولوجيا المستخدمة فيه. وكانت النتيجة بالتالي انخفاض هائل في مستوى المكننة حتى في وسط الاعمال. ومما ساهم في انخفاض الانتاجية ايضاً عدم الانضباط في العمل بسبب عنده، وعدم الاستغلال الامثل لوقت العمل الفعلي، اضافة الى ادمان العمال في الكحول وانعكاسات ذلك على انخفاض انتاجية العمل.

وإذا ما تطرقنا الى بعض المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بمعدلات النمو نلاحظ ان معدل نمو الاقتصاد الوطني في الاتحاد السوفيتي السابق انخفض من ٩% سنوياً عام ١٩٦٤ الى ٣% عام ١٩٨٢. وفي القطاع الصناعي انخفضت معدلات النمو من ٧,٣% الى ٢,٩% لنفس الفترة على التوالي، في حين اصبحت هذه المعدلات سلبية في القطاع الزراعي وهكذا الحال بالنسبة للاستثمار. اما المعطيات عن انتاجية العمل فلم تكن افضل. زد على ذلك ان الانخفاض في مستوى تطور الصناعة السوفيتية لم يكن كمياً فحسب وانما نوعياً ايضاً، حيث ان الهبوط في معدلات النمو في قطاعي الصناعات الالكترونية مما هو عليه في الاقتصاد السوفيتي بصورة عامة جعل الصناعة السوفيتية تقترب بصورة متزايدة من حالة الركود من الناحية التقنية<sup>(١)</sup>.

### عدم التوازن المزمّن بين عرض النقد والسلع في الاقتصاد السوفيتي والاقتصادات الشيوعية بشكل عام:

تميز الاقتصاد السوفيتي بعدم التوازن او الاختلال بين عرض النقد وعرض السلع، فخلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٠ مثلاً ارتفعت الاجور والرواتب بنسبة ٢٨% بينما ازداد الانتاج الاستهلاكي بنسبة ٢١% فقط. وكان لهذا التوازن الحرج والمزمّن تأثيراً كبيراً في تدني نوعية المنتجات الاستهلاكية، واضطر المستهلكون ان يرضوا ببضاعة رخيصة افضل من لاشيء على الاطلاق مما اثر على الروح المعنوية والانتاجية للعمال. وتخص من ذلك ظهور النقيض جنباً الى جنب في الاقتصاد المركزي المبرمج- هو الاقتصاد الشبيه بالاقتصاد السوقي. واصبح هذا الاقتصاد الثاني (اقتصاد الظل) الذي

<sup>(١)</sup> مركز البحوث والمعلومات، سلسلة الدراسات الاقتصادية، بغداد، ١٩٨٤، ص ١١-١٢.

<sup>(٢)</sup> نفس المصدر، ص ٢١.

يستخدم وسائل التبادل والاسعار الخاصة به اقتصاداً واسعاً وفي نمو مضطرد، وان عدواه لم تسر الى الادارات فحسب بل الى الشعب كله.

ان علاقات البيع والشراء غير الرسمية كانت تلعب دوراً متناقضاً وبدرجة غريبة في الاقتصاد السوفيتي المعاصر. فمن ناحية كانت تعمل على نخر الاسس التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني بالذات، ومن ناحية اخرى كانت تساعد ذلك الاقتصاد على البقاء والنمو، حيث ان اقتصاد السوق كان يعمل على تصحيح الخروق والمبالغات والاختفاء الفاضحة التي كانت ترتكبها القيادة الاقتصادية.

#### ١٠. تعاضم الدين في الدول الشيوعية:

تثير مشكلة المديونية اهتماماً واسعاً لدى السياسيين والاقتصاديين على حد سواء، نظراً لاثارها الهامة في حقل السياسة والاقتصاد بشكل يصعب فيه الفصل بين تلك الاثار على صعيد هذين الحقلين معاً. فالبلد المدين يقع حتماً تحت رحمة دائنيه الكبار تبعاً للشروط التي يتم فيها منح القروض الخارجية وهي شروط عادة ما تكون قاسية وان اختلفت نسبياً بين الدائنين الرسميين بحكومات ومؤسسات دولية، وبين الدائنين الخاصين من مصارف ومؤسسات تجارية كبرى، ولكنها تصب في النهاية في نفس مصب القيود والاثار النهائية المترتبة عليها من حيث تسديداتها مقاديراً واجالاً، ومن حيث الفوائد المترتبة عليها، وبالتالي من حيث اعباء خدماتها وعلاقة ذلك بميزان مدفوعات بالبلد المدين، وارصدته الاجنبية، وصادراته واستيراداته وتوازنه الداخلي والخارجي على السواء<sup>(12)</sup>.

فالدول الشيوعية وبسبب عدم الاكتفاء الذاتي، وتدهور الانتاجية والكفاءة في اقتصادياتها، وعدم قدرتها على مجاراة الدول المتقدمة اقتصادياً، وازدياد احتياجاتها للعملة الاجنبية الصعبة ازداد حجم الدين على هذه الدول، واصبحت تعاني من عجوزات مستمرة في موازين مدفوعاتها، ومن فجوة موارد كبيرة، اضطررتها الى الاستدانة من الخارج دعماً لمواردها المحلية، مما ترتب عليه وقوعها في فخ المديونية الخارجية. ومن العوامل التي ساهمت في ذلك انكماش الطلب الاجنبي على صادراتها خارجياً، وسياساتها الانفاقية التوسعية داخلياً، وطموحاتها التنموية عموماً مما لا تستطيع ان توفر له موارد محلية كافية، الامر الذي اضطررتها الى اللجوء الى مصادر تمويل خارجية زادت على المدى الطويل اعباؤها، وتفاقت كلفتها، مما اثر سلباً على تنمية وتطوير اقتصاديات هذه الدول<sup>(13)</sup>.

(12) نفس المصدر، ص ٢-٣.

(13) نفس المصدر، ص ٨.



في الاعتبار حجم الاجهزة البشرية والمادية التي تحتاجها هذه الدول في المجالات الامنية والدعائية-في الداخل والخارج-يمكن ان ندرك حجم التخصيصات المالية والبشرية التي تحتاجها هذه الدول لصيانة النظام السياسي، وانعكاسات ذلك على امكانيات تنمية الانشطة الانتاجية في اقتصادياتها. ونعتقد بان العبء الاقتصادي لهذه التخصيصات والنفقات، هو الاخر كان اكثر وطأة على اقتصاديات الدول الشيوعية بالمقارنة مع العبء المماثل للتخصيصات والنفقات المناظرة في الدول الرأسمالية.

### ١٣. تكاليف الدفاع عن منظومة النظام الشيوعي العلمي واستنزاف الموارد:

من المعلوم ان الاتحاد السوفيتي السابق (قائد حلف وارشو) كان يستنزف جزء غير قليل من موارده للدفاع عن منظومة النظام الشيوعي العالمي في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية.. الخ، إضافة الى تمويله للحركات والأحزاب الشيوعية في العالم. فعلى سبيل المثال-كان الاتحاد السوفيتي يقدم مساعدات كبيرة لدولة منغوليا الفقيرة في مواردها وامكانياتها الذاتية، حفاظاً على نظامها ونهجها السياسي، وكذلك الحال بالنسبة لكوبا وفيتنام وبولونيا.. الخ بالرغم من عدم مقدرته آنذاك على توفير القدر المناسب من إمدادات الطاقة للدول الشيوعية الحليفة له والتي انعكست سلباً على اقتصاديتها. زد على ذلك ما كان يقدمه الاتحاد السوفيتي من مساعدات اقتصادية وعسكرية لبلدان العالم الثالث بشكل عام بهدف كسب موافقتها لصالحه في إطار التنافس بينه وبين المعسكر الغربي بقيادة أمريكا برغم المواقف غير المبدئية أحياناً للاتحاد السوفيتي تجاه هذه البلدان، حيث ان المغالاة في سياسة التعاضد (السمي) التي اتبعتها مع الغرب وخاصة في عهد بريجنيف، أدت الى تكييف حركات التحرر في العالم في نضالها ضد الإمبريالية العالمية والتي كان بالامكان (لو كان موقف الاتحاد السوفيتي مبدئياً تجاهها) ان تتحول بعض دول العالم الثالث الى بؤر ثورية، تزيد من رقعة التطبيق الاشتراكي في العالم، وتقلص بالمقابل الهيمنة الامبريالية العالمية عليها. يضاف الى ذلك ما كان ينفقه الاتحاد السوفيتي من جراء تدخلته الخارجية كتدخله في المجر وتشيكوسلوفاكيا، وفي افغانستان.. الخ مما انعكس سلباً على قدرات واداء اقتصاده الوطني.

### ١٤. بروز ظاهرة المدراء الاداريين للمؤسسات الاقتصادية ومحاولة هؤلاء الحصول على امتيازات مضافة وتثبيتها قانونياً:

على الرغم من ظهور هذه الظاهرة من وقت مبكر وتنبه بعض المفكرين الى خطورة بروز ظاهرة المدراء الاداريين للمؤسسات الاقتصادية ونتائج هذه الظاهرة. فهذا جيمس برنهام في كتابه ثورة ادارية الذي أصدره عام ١٩٤١ ائنيه الى خطورة هذه الظاهرة. الا ان الاتحاد السوفيتي السابق وغيره من بلدان المنظومة الاشتراكية لم ينتبهوا الى هذه الحقيقة وخطرها (وتلجأ الاشتراكية الى هؤلاء التنفيذيين كما تلجأ اليهم

جالات المالية على ي لهذه شيوعية .  
 من هنا نلاحظ ان التجربة الروسية تبعد رويداً رويداً عن الاشتراكية  
 اشتراكية-اشتراكية ماركس فاقت مساوئها التي طالما دعت الى الغاء الطبقات والحرية  
 ووقعت في قبضة هؤلاء الاداريين الذين وقفوا من مؤسسات الدولة موقف  
 واصبحت قوتهم اعظم من قوة المؤسسات التي تغطي الميدانين الاقتصادي  
 وباستطاعتهم خلق شكل جديد للاستغلال، لا يقوم على ملكية ادوات  
 بل على ممارسة الرقابة، كما اصبحوا قادرين على تثبيت امتيازاتهم والتأكيد  
 على حمايتها وامتدادها بواسطة تجديد اتباعها وشدهم لذلك<sup>(١٤)</sup>.

جزء مجالات  
 اصلاح غورباتشوف واستخدامه لادارات اصلاح لا تتناسب مع اصلاح النظام  
 الاشتراكي

بعد موت ستالين والمؤتمر العشرين للحزب الشيوعي الروسي رفض القادة  
 اشتراكيون في روسيا واوروبا الشرقية كل ما يذكرهم بالفترة الستالينية وصيغها في  
 المجتمع والاقتصاد وركزوا على فكرة مؤادها ان نجاح الاقتصاد السوفيتي هو  
 شرط الرئيسي لنجاح الماركسية المؤكد. الا ان الاقتصاد السوفيتي والاقتصادات  
 الاشتراكية الاخرى لم تحقق تلك النجاحات المرجوة<sup>(١٥)</sup>.

ه والتي  
 بتي من  
 موافقتها  
 ف غير  
 التعايش  
 حركات  
 (لو كان  
 الى بؤر  
 الهيمنة  
 ن جراء  
 ا أنعكس

الحصول

رين الى  
 الظاهرة.  
 ورة هذه  
 راكية لم  
 لجأ اليهم

عوزيف لاجوهي، المذهب الاقتصادي. ترجمة ممدوح حقي. منشورات عويدات، لبنان، ١٩٨٤،

١٣٣  
 نفس المصدر، ص ٩٩.

## الخاتمة

عند دراسة اسباب فشل الاقتصاد الشيوعي في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية، ينبغي أن لا يتم التركيز فقط على الأمور المادية أو التكنيكية-الفنية فحسب، وإنما على الأسباب الأخرى الحاسمة التي تقف وراء هذا الفشل، وهي بالدرجة الأولى وحسب اعتقادنا أسباب فكرية - أيولوجية تكمن في النظرية الماركسية-اللينينية نفسها. وتطبيقاتها العملية على أرض الواقع وإن فشل الاقتصاد الشيوعي في الاتحاد السوفيتي السابق وما آلت إليه الأمور في الدول الاشتراكية في شرق أوروبا ليست وليد اليوم، وإنما تبلورت وتطورت عبر سنوات طويلة، وجاءت نتيجة معاناة كبيرة عاشها السوفيت أنفسهم وشعوب الدول الشيوعية الأخرى، بعد أن توفرت الظروف الذاتية والموضوعية للكشف عنها، حيث جاء غور باتشوف ليتوج هذا الفشل.

أن ما حصل في الاتحاد السوفيتي السابق ومنظومة الدول الاشتراكية في الجوانب الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، شيء لا يستهان به ولا يمكن تجاهله ونسيانه غير أن الأشكالات الأساسية التي وضعت هذه التجربة في موقف صعب أدى بالنهاية الى أسقاطها وفشلها. هو أن هذه النظرية ركزت على أن الصراع الأساسي هو صراع طبقي وأهملت الجوانب الأخرى في حياة الإنسان والشعوب. كما أن التجربة أدخلت نفسها في صراع داخلي مع شعوبها وأقوامها - عندما ركزت على مسألة الألداد وتبنيها له. وكذلك موقفها السلبي من القومية والدين والتراث وعن الملكية الخاصة. هو الذي أوقعها في هذا التناقض والأشكال وفي الأخير الفشل لقد كان من المفروض الموازنة الرئيسية ورفض كل ما من شأنه أن يثير مشاعر شعوبها.

وأخيراً وليس أخراً يمكن القول بأن فشل الاقتصاد الشيوعي، وفشل النظرية الشيوعية في التطبيق لايبين بأي حال من الأحوال فشل الاشتراكية وعدم صلاحيتها وفعاليتها في حل المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعوب وإنما يعني إزالة الغموض عن الاشتراكية كمفهوم من جهة وكمجال للتطبيق من جهة ثانية.